



القرار الوزاري رقم (٣٥٥٥) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٦هـ

إن وزير المالية

بناءً على الصلاحيات الممنوحة له.

وبناءً على المرسوم الملكي رقم م/١٢٨ وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ القاضي بالموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٧٩ وتاريخ ١٤٤١/٨/١١هـ المتضمن الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية المعدلة، وبالإطلاع على برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ١٧٤١٤٩ وتاريخ ١٤٤١/٨/١٣هـ المتضمنة منع التجول طوال اليوم في بعض المدن والمحافظات على مدار ٢٤ ساعة يومياً من تاريخ كتاب سموه وحتى إشعار آخر، ونظراً لما لذلك من أثر مباشر على إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية، وبعد الإطلاع على الفقرة (٢) من المادة (السبعون) والفقرة (٢) من المادة (السادسة بعد المائة) من اللائحة التنفيذية للنظام، وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤٩ وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ القاضي في البند "تاسعاً" منه بأن على وزارة المالية التنسيق مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية عند قيامها بإعداد اللائحة التنفيذية للنظام أو إجراء أي تعديل عليها، وبعد التنسيق مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

يقرر ما يلي:

أولاً: قبول صورة الضمان الابتدائي أو النهائي المقدم من المتنافس، عبر البوابة الإلكترونية (منصة اعتماد) وفقاً لما يلي:

١. أن يتضمن الضمان الابتدائي أو النهائي البند التالي: "تتعهد بموجب هذا الضمان تعهداً غير مشروط وغير قابل للنقض ألا يتم الإفراج عن هذا الضمان أو التصرف به بموجب مطالبة العميل أو بتقديمه أصل الضمان لنا إلا بعد موافقة خطية من قبلكم أو بانتهاء مدته دون طلب تمديد كتابي من قبلكم يسلم لنا مناولاً أو عبر الوسائل الإلكترونية".
٢. أن يقدم المتنافس مع عرضه تعهداً كتابياً بتقديم وإحضار أصل الضمان للجهة الحكومية متى كان ذلك ممكناً بالتنسيق معها.
٣. على جميع الجهات الحكومية تحديد آلية لطريقة استلام أصول الضمانات، على أن تكون هذه الآلية معلنة في الموقع الإلكتروني للجهة وأي وسيلة أخرى تراها الجهة مناسبة، مع تضمين هذه الآلية في وثائق المنافسة متى كان ذلك ممكناً.



ثانياً: تُزوّد مؤسسة النقد العربي السعودي بنسخة من هذا القرار لتبليغ البنوك بمضمون الفقرة (١) من البند "أولاً" منه للعمل بموجبه.

ثالثاً: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويُعمل به من تاريخ صدوره، وحتى إشعار آخر.
والله ولي التوفيق.

حـ

محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية



الوزير
للوثائق
والمخفوضات